AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7 – 8 فبراير 2019

EX.CL/1133(XXXIV) Add.5

الأصل: إنجليزي

إلغاء ديون الصومال
بند مقترح من جمهورية الصومال الاتحادية
الحدث الرفيع المستوى بشأن موقف الديون الخارجية للصومال

إلغاء الديون كوسيلة نحو تعزيز السلم والأمن والاستقرار والتنمية وإيجاد حلول دائمة للصوماليين النازحين

مذكرة مفاهيمية
9 فبراير 2019

مبادرة من
حكومة الصومال الاتحادية

بدعم من فريق العمل المناصر لإلغاء الديون التابع لتجمع منظمات المجتمع المدني الصومالية

الخلفية والسياق:

1. نتيجة للنزاع المسلح الذي طال أمده، لا تزال الصومال واحدة من أكبر البلدان الأقل نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي أعقاب انهيار الحكومة المركزية في عام 1991، عانت البلاد من الصراعات العنيفة والتمرد، والفقر المدقع والواسع الانتشار، والنقص الحاد في الغذاء، وعدم الاستقرار السياسي، والتخلف الاقتصادي، والكوارث الطبيعية المتكررة مثل الجفاف والفيضانات. ويفتقر الصوماليين حتى الآن: للرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والأمن الغذائي، ومياه الشرب المأمونة، والنظافة الصحية والصرف الصحي الملائم، وتعد فرص العمل وفرص المعيشة محدودة للغاية. ولدى الحكومة الفيدرالية الصومالية والمستويات الحكومية دون الوطنية موارد ضئيلة لتلبية احتياجات البلد الملحة.
2. أدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2012 إلى تجديد الاعتراف الدولي بحكومة الصومال الاتحادية وإعادة تنظيمه وإشراكه البناء والبناء مع المجتمع الدولي. غير أن هذا أدى إلى وراثة الديون الخارجية المتراكمة من قبل الحكومات الصومالية السابقة، تاركاً للبلد وضع بلد فقير مثقل بالديون لديه ديون خارجية قدرها 4.6 مليار دولار (في نهاية عام 2017)، بما في ذلك متأخرات كبيرة للدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وبناء على ذلك، فإن عبء الديون الخارجية للبلد ورصيد مخزونه الكبير من المتأخرات يقيده من الوصول إلى الموارد المالية المطلوبة بشدة من المجتمع الدولي، والتي تعتبر أساسية لتعمير وتنمية الصومال.
3. أثناء مؤتمر لندن من أجل الصومال المنعقد في 11 مايو 2017 ، في أعقاب مؤتمر بروكسل للصفقة الجديدة للصومال في عام 2013 ، جدد المجتمع الدولي التزاماته السياسية والمالية للصومال في إطار الشراكة الجديدة من أجل الصومال. وتسعى الشراكة الجديدة من أجل الصومال إلى تعزيز السلام والاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وترتيب الإصلاح السياسي، وتحسين الحكم وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. وتستفيد الشراكة الجديدة من أجل الصومال من خطة التنمية الوطنية في الصومال 2017-2019. وأثناء المؤتمر، توصل الصومال وشركاؤه الأمنيون، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى اتفاق بشأن ميثاق أمني جديد - النهج الشامل للأمن - يحدد الخطوط العريضة لنهج متعدد الجوانب من شأنه من جملة تدخلات أخرى، زيادة فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدرات مؤسسات قطاع الأمن الصومالي (الجيش والشرطة والنظام القضائي) بحيث يمكن أن يكون هناك انتقال ناجح للمسؤولية الأمنية للصومال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مؤسسات قطاع الأمن الصومالي. وفي أعقاب النهج الشامل للأمن، وافقت الحكومة الفيدرالية على خطة جديدة للتحول الأمني، تم إقرارها لاحقا من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتحدد خطة الانتقال الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتسهيل نقل المسؤولية الأمنية بالكامل من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات الأمنية الصومالية.
4. إن تحقيق أهداف الشراكة الجديدة للصومال وخطة التنمية الوطنية إلى جانب هدف تعزيز الاستقرار والأمن في الصومال، يحتمان على الصومال وشركائه الإنمائيين التصدي لتحديات إنمائية ملحة تواجه البلاد، مثل تحفيز الانتعاش الاقتصادي، وتحسين الحكم، والحد من الفقر (بما في ذلك الحماية والمساعدة) للاجئين الصوماليين والنازحين داخليا) وتهيئة ظروف السلام والاستقرار في البلاد. ويصبح تحقيق هذه الأهداف أكثر صعوبة بسبب المواقف المالية الهشة لحكومة الصومال الاتحادية والمستويات الحكومية الفرعية مع قاعدة دخل محلية ضيقة للغاية (يعتمد بشكل أساسي على الرسوم الجمركية التي يتم جمعها في المطارات والموانئ) والحد الأدنى من الوصول إلى الميزانية ومنح

المشروع[1] . وهذا يحد بشدة من قدرة البلد على مواجهة تحديات التنمية. وتركز المساعدات المقدمة من المانحين في المقام الأول على المساعدات الإنسانية لتخفيف الاحتياجات الفورية، مع الحد الأدنى من الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل البنية التحتية الاقتصادية والمساعدة الإنمائية الأوسع.

5. لقد دمر النزاع المسلح الطويل والمتسع في الصومال رأس المال الاجتماعي الثقافي والمالي والبشري والمؤسسي، مما يعني أن الجهود الموجهة نحو السلام والاستقرار والانتعاش والتنمية والتخفيف من حدة الفقر هائلة ولا يمكن التصدي لها من خلال المنح فحسب، بل يجب تعزيزها أيضاً بالموارد الفعلية الإضافية. بالنسبة للصومال، لا يمكن للمرء أن يبدأ مناقشة قضايا ذات معنى مثل الانتعاش الاقتصادي والتنمية وتخفيف حدة الفقر والسلام والأمن، بدون الاعتراف بالأثر الضار الذي أحدثته العلاقات المالية غير المستقرة مع الدائنين الخارجيين وتراكم الديون الخارجية الكبيرة في تقييد المبلغ للموارد المالية التي يمكن للبلد الوصول إليها منذ انهيار الدولة في عام 1991. ومن الواضح أن جهود السلام والأمن والتنمية لا يمكن معالجتها إلا من خلال المنح، ولكن يجب زيادة الموارد الإضافية التي يحظر على البلاد الوصول إليها في الوقت الحالي. ولا تزال العلاقات المالية التي لم تحل بعد مع الدائنين الخارجيين عقبة أمام الحصول على موارد جديدة يمكن استخدامها في التعمير، وتحقيق الاستقرار، وبناء السلام، والتنمية وتخفيف حدة الفقر.

6. سعيا وراء إقامة علاقات مالية طبيعية مع دائنين خارجيين وإلغاء كامل للديون، تقترح الحكومة الاتحادية للصومال، بدعم من فريق العمل المعني بإلغاء الديون التابع تجمع المنظمات الصومالية غير الحكومية[2]، تنظيم حدث جانبي رفيع المستوى بشأن الديون الخارجية للصومال. وسيكون موضوع الاجتماع إلغاء الديون كوسيلة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية والحلول الدائمة للصوماليين النازحين. سيعقد هذا الحدث الجانبي الرفيع المستوى على هامش مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في 9 فبراير 2019.

7. عند النظر في أسباب الحرب الأهلية في الصومال، كثيرا ما يقال إن الانقسامات العرقية المتصدعة عززت الحرب الأهلية التي طال أمدها في البلد وأدت إلى استمرارها. وعلى الرغم من أن الانقسامات على طول خطوط العشائر كانت سبباً مهماً للحرب الأهلية في الصومال، يجب على المرء أيضاً أن يعترف بحقيقة أن التخلف الإنمائي والتنمية غير المتوازنة في الصومال ساهمتا في تأجيج الشكاوى بين المجتمعات المحلية ودفعت إلى التنافس العشائري القائم على الموارد النادرة. وفي هذا الصدد، هناك رابط لا ينفصم بين السلام والأمن والتنمية (المعروف باسم العلاقة بين الأمن والتنمية[3]). وكما ردد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، "لن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية[4]". كما جاء في تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2008 أنه "لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام وأمن، و بدون التنمية والقضاء على الفقر لن يكون هناك سلام مستدام[5] ". ويوضح الشكل 1 أدناه العلاقة بين الأمن والتنمية. وبالنظر إلى الصلة التي لا

---

[1] في عام 2017 ، تلقت الحكومة الفيدرالية معونة إنمائية رسمية في الميزانية تعادل 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متراجعة مقارنة بالمعونة الإنمائية الرسمية الخارجة عن الميزانية والتي تعادل 24.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (انظر تقرير صندوق النقد الدولي رقم 212/18).).

[2] تم تأسيس التجمع الوطني الصومالي في عام 1999 ومنذ ذلك الحين نمت لتصبح شبكة فعالة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل معًا لتحسين تنسيق المساعدات الدولية وترفع حضور تمثيل المنظمات غير الحكومية في هيكل تنسيق المساعدات في الصومال. ويحتفظ تجمع المنظمات غير الحكومية بوجوده من خلال مكاتبه في هرجيسا وغاروي ومقديشو ونيروبي. الفريق العامل المعني بحملة إلغاء الديون هو فريق عمل فرعي تابع لمجموعة العمل المعنية بالمناصرة التابعة للتجمع الوطني الصومالي المؤلفة من عدد من المنظمات غير الحكومية التي اجتمعت لتقديم الدعم إلى شعب الصومال وحكومته في سعيهم للإلغاء السريع والكامل للديون

[3] يقول Hans Merket (2016) أنه "لا يوجد تعريف مقبول بشكل عام [للعلاقة بين الأمن والتنمية] ، بل هو عبارة جامدة لجميع الروابط بين تحديات التنمية والأمن بالإضافة إلى السياسات والمفاهيم المصممة "(انظر Merket، H. 2016. EU و Nexus Security-Development: Bridging the Legal Divide. Boston، Brill Nijhoff، 8 pp.).

[4] انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في حرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع - تقرير الأمين العام ، A / 59/2005، 21 مارس 2005.

[5] نظر تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الأوروبية - توفير الأمن في عالم متغير (S407 / 08). بروكسل ، 11 ديسمبر 2008.

تنفصم بين الأمن والتنمية، يمكن للمرء أن يرى أن التدخلات الإنمائية هي أنشطة لبناء السلام[6] بطبيعتها. إذا طبّقت الجهات الفاعلة في مجال التنمية نهجاً للتنمية يتسم بالحساسية[7] والتشارك والشمول والتوازن المكاني، يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوترات داخل المجتمع والتنافس على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى نتائج سلمية. وقد يشمل ذلك: نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والشفاء من الصدمة والتوفيق بين المجتمعات من أجل التماسك الاجتماعي؛ وتوفير الأمن والخدمات العامة الأساسية؛ وتكافؤ الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع (بما في ذلك العائدين والنازحين داخليا) ، من بين أمور أخرى.

الشكل 1: توضيح علاقة الأمن الإنمائي

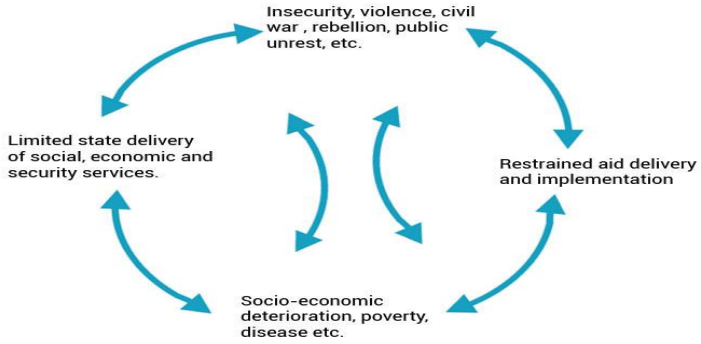

المصدر: اقتبس من Merket، والترابط بين الأمن والتنمية: سد الفجوة القانونية. بوسطن ، بريل نيجوف ، ص 6. 2016 .H. الاتحاد الأوروبي

8. إذا كان كل من التنمية والسلم والأمن يعزز بعضهما بعضا، فمن الواضح أن تطبيع العلاقات المالية مع الدائنين الخارجيين وإيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية للصومال يمكن أن يؤدي إلى عدد أكبر من التدخلات الإنمائية الكبيرة التي يمكن أن يكون لها أثر تحويلي على البلد. ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز السلم والأمن، مما يمكن أن يساعد في النهوض بالبلد ومساعدته على الخروج من فخ النزاعات[8]. وبالتالي، من المعقول أن نفترض أن زيادة الموارد الموجهة نحو التنمية سيكون له أثر إيجابي في تحسين السلم والأمن في الصومال. ومع ذلك، لا يمكن للبلد أن يباشر عملية التنمية بشكل مجد إلا بعد تسوية المتأخرات المستحقة للمؤسسات المالية الدولية، وإيجاد حل لمطالبات الصومال التي لم تتم تسويتها مع الدائنين الخارجيين وتراكم الديون الخارجية للبلد. تكمن العملية التي يمكن للبلد من خلالها تسوية المشاكل المذكورة أعلاه في تخفيف عبء الديون التي تديرها المؤسسات المالية الدولية[9].

9. تعد عملية تخفيف عبء الديون عملية فنية وسياسية على حد سواء. فنية من حيث أن مجموعة من كبار المسؤولين في وزارة المالية، ووزارة التخطيط والبنك المركزي، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد وضعت عددا من تدابير السياسات والإصلاح التي ينبغي تنفيذها للتقدم من خلال

---

[6] ستخدم تعريف الأمم المتحدة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع بأنه "عمل لتحديد ودعم الهياكل التي ستعمل على تقوية السلام وترسيخه من أجل تجنب العودة إلى الصراع" (انظر تقرير الأمين العام ، A / 47 / 277- S / 24111 ، "خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام وحفظ السلام" ، 17 يونيو 1992.

[7] للحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية استخدام المساعدات لدعم السلام ، يرجى الاطلاع على م.ب. أندرسون. 1999. لا ضرر: كيف يمكن أن تدعم المعونة السلام - أو الحرب. بولدر ، لين راينر للنشر.

[8] لمزيد من التفاصيل حول فخ النزاعات يرجى الرجوع إلى Collier, P. Elliot, V.L., Hegre, H., Hoeffler, A., Reynal-Querol, M. and Sambanis, N. 2003. Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development. Washington, DC: World Bank.

[9] تشمل عملية تخفيف عبء الديون العمليات المنفصلة والمترابطة فيما يتعلق بتسوية المتأخرات، والمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتتجاوز تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

عملية تخفيف عبء الديون (غالبا عن طريق برنامج لصندوق النقد الدولي مثل البرنامج الخاضع لمراقبة الموظفين). وهي عملية سياسية من حيث أن سرعة تطور البلد من خلال عملية تخفيف عبء الديون غالباً ما تكون ذات طبيعة سياسية حيث أن هيئات صنع القرار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - المجالس التنفيذية - هي هيئات سياسية تتكون من مجموعة من الدول الأعضاء المساهمة في البنك. يملك المساهمون مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء واليابان، حصصا كبيرة في هذه المؤسسات، وبالتالي ستكون لإرادتهم السياسية تجاه الصومال تأثير مباشر على سرعة تطور الصومال من خلال عملية تخفيف عبء الديون. تملك القارة الأفريقية مقاعد في المجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لذلك يمكن أن تكون مفيدة في دفع أجندة إلغاء ديون الصومال قدما.

10. تحتاج الصومال إلى تحقيق تقدم في كسب الدعم السياسي الدولي لتسريع عملية تخفيف عبء الديون التي يمكنها توفير عوائد السلام التي ستساهم بدورها في ترسيخ السلام الدائم في الصومال. يهدف المؤتمر إلى مساعدة البلد في الحصول على هذا الدعم الدولي من خلال البدء بالدعم الأساسي "السهل المنال" للبلدان الأفريقية الشقيقة. ويمكن أن يكون الحصول على الدعم السياسي للاتحاد الأفريقي لتسريع عملية تخفيف عبء الديون نقطة انطلاق لكسب الإرادة السياسية لشركاء الصومال الإنمائيين والدائنين الخارجيين، والتي يمكن الاستفادة منها في دفع عملية تخفيف عبء الديون عن البلد. ونظراً لدور الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من المهم أن يتخذ الاتحاد الأفريقي موقفاً بشأن المديونية الخارجية للصومال، لأن تمكين السلطات العامة الصومالية من تحقيق نتائج إنمائية ملموسة يمكن إثباتها سيساعد على إعادة تأسيس مصداقية الدولة وشرعيتها مع مواطنيها، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على تعزيز تعبئة الموارد المحلية اللازمة للصومال لتولي مسؤولية أكبر بطريقة تدريجية ومستدامة. وستساعد تدفقات الموارد الناشئة عن عملية تخفيف الديون على تعزيز شرعية وفعالية الدولة الصومالية في توفير الخدمات العامة الأساسية (بما في ذلك كفالة السلم والأمن) لمواطنيها، والمساهمة في تنفيذ الخطة الانتقالية الأمنية والخروج السلس لبعثة الاتحاد الأفريقي من الصومال.

أهداف الحدث الجانبي الرفيع المستوى

11. يسعى الحدث الجانبي إلى جذب اهتمام وإلحاح سياسيين رفيعي المستوى لمسألة مديونية الصومال الخارجية، مع التركيز بشكل خاص على تأثير مشكلة الديون الخارجية للبلد على قدرة السلطات العامة الصومالية على توفير السلم والأمن والاستقرار والتنمية وإيجاد حلول دائمة للعائدين والنازحين المحتملين. وتتمثل الأهداف المحددة للمؤتمر فيما يلي:

- زيادة الوعي وتوجيه الاهتمام السياسي الرفيع المستوى إلى المديونية الخارجية للصومال وأثرها الذي يعيق تحقيق السلم والأمن الدائمين، وتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر (بما في ذلك توفير حلول دائمة للاجئين والنازحين داخلياً)؛
- الدعوة إلى تسريع عملية تطبيع العلاقات مع الدائنين الخارجيين وإلغاء الديون بالكامل كآلية فعالة للنهوض بالجهود الإنسانية في الصومال وجهود إعادة الإعمار والتنمية من خلال تعبئة الموارد اللازمة لإطلاق التدخلات الإنمائية، بما في ذلك المشاريع والبرامج ذات الصلة بمسألة النزوح؛
- العمل بمثابة فرصة للحكومة الصومالية لإظهار التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية فضلا عن التقدم المحرز على الجبهات الأمنية والسياسية والاجتماعية؛

- إظهار التضامن الأفريقي والدولي تجاه الصومال وشعبه، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل اللاجئين والنازحين داخلياً.

النتائج المتوقعة

12. النتائج المتوقعة للحدث الجانبي هي كالتالي:

- تعتزم الصومال تقديم مشروع مقرر للمجلس التنفيذي بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الصومال لعرضه على لجنة الممثلين الدائمين، وإحالته بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي لاعتماده في دورته العادية الرابعة والثلاثين، ما ينتج عنه إصدار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لقرار أو بيان؛
- بالنسبة إلى حكومة الصومال الاتحادية: الحصول على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي المشاركين في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من خلال عرض التقدم المحرز على الجبهات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية وتجديد التأكيد على التزامها القوي بتحقيق السلم والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وإيجاد حلول دائمة للاجئين والنازحين داخلياً في الصومال.
- بالنسبة للاتحاد الأفريقي: كجزء من صلاحياته في ضمان السلم والأمن في القارة الأفريقية من خلال بعثة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في الصومال وتماشيا مع موضوع الاتحاد الأفريقي لسنة 2019 - "سنة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا: نحو إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري"، سيجدد الاتحاد الأفريقي تأكيد التزامه القوي بتحقيق السلم والاستقرار والتنمية وإيجاد حلول دائمة في الصومال؛
- بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي: سيعمل المؤتمر على إظهار تضامنها تجاه الصومال وشعبه في سعيه إلى تطبيع العلاقات المالية مع الدائنين الخارجيين وإلغاء الديون بالكامل.

المكان والوقت والتاريخ

13. سيُنظم الحدث على هامش قمة رؤساء وحكومات دول الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، من الساعة 3 إلى 4 مساء يوم 9 فبراير 2019. سيتم الإعلان عن المكان، الذي يقع داخل مباني الاتحاد الأفريقي، في وقت لاحق.

المشاركون في التنظيم والحضور

14. برئاسة معالي أحمد عيس عوض (وزير خارجية الصومال) ومساعدة معالي الدكتور عبد الرحمن دوالي بيلة (وزير المالية الصومالي) ومعالي جمال حسن (وزير التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية في الصومال)، يُقترح مشاركة أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي) في الاجتماع الرفيع المستوى.

15. المشاركون المقترح مشاركتهم في المؤتمر الرفيع المستوى هم مسؤولون رفيعو المستوى من الأجهزة التالية:

- الاتحاد الأفريقي
  - المجلس التنفيذي للوزراء؛
  - لجنة الممثلين الدائمين؛

- مجلس السلم والأمن؛
- البرلمان الأفريقي؛
- مفوضية الاتحاد الأفريقي.

- الدول الأعضاء غير الأفريقية والمنظمات المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي (الدائنون الخارجيون/ شركاء التنمية في الصومال):
  - الولايات المتحدة الأمريكية؛
  - الاتحاد الأوروبي؛
  - الدانمارك؛
  - هولندا؛
  - إسبانيا؛
  - اليابان؛
  - المملكة المتحدة؛
  - فرنسا؛
  - الصين؛
  - ألمانيا؛
  - السويد؛
  - إيطاليا؛
  - صربيا؛
  - النرويج؛
  - الهند؛
  - رومانيا؛
  - تركيا؛
  - باكستان؛
  - الاتحاد الروسي؛
  - جامعة الدول العربية؛
  - بلغاريا؛
  - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛
  - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
  - الإمارات العربية المتحدة؛
  - الكويت؛
  - المملكة العربية السعودية؛
  - قطر.
- البنك الدولي؛
- صندوق النقد الدولي؛
- البنك الأفريقي للتنمية؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛
- أعضاء تجمع المنظمات غير الحكومية الصومالية وفريق عمله المعني بالدعوة إلى إلغاء الديون؛
- الأمانة الإقليمية للحلول الدائمة.

التكاليف

16. ستغطى تكاليف الاجتماع حكومة الصومال الاتحادية والجهة المشاركة في التنظيم، فريق عمل تجمع المنظمات غير الحكومية الصومالية المعنية بالدعوة إلى إلغاء الديون، الذي تموله لجنة خدمة أصدقاء أمريكا، وهي عضو في فريق العمل.

وسائل الإعلام

17. تتضمن خطة الاتصال والإعلام للمؤتمر ما يلي:

- دعوات لحضور المؤتمر شهرا واحد قبل انعقاد قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي؛
- استخدام أدوات حملات وسائل التواصل الاجتماعي قبل وخلال انعقاد اجتماع الطاولة المستديرة؛
- نشر السياسة والمواقف من الدعوة إلى إلغاء الديون في الصومال في وسائل الإعلام؛
- نشر مقرر المجلس التنفيذي بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الصومال وبيانات/ قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في بيان الاتحاد الأفريقي بشأن نتائج الدورة العادية الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي؛
- سيتم إشراك المؤسسات الإعلامية لتأمين تغطية عالية المستوى.

مشروع مقرر
بشأن الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للصومال

إن المجلس التنفيذي:

1. **يحيط علما** بالتقرير؛
2. **يدرك** الأهمية البالغة لدور الاتحاد الأفريقي وإسهامه من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في رؤية الصومال الذي ينعم بالسلام والاستقرار والاكتفاء الذاتي ماليا؛
3. **يقر** بأنه من خلال صعودها من عقود النزاع، يتعين على جمهورية الصومال الاتحادية الاضطلاع بدور كبير في إعادة البناء والتنمية من أجل إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين، ومن ثم إقامة الشروط الملائمة للاستثمار وتوفير فرص العمل؛
4. **يقر** بموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019 "سنة اللاجئين والعائدين والأشخاص النازحين داخليا في أفريقيا: نحو إيجاد حلول مستدامة للتشرد القسري، فإن الصومال في حاجة ملحة للمساعدة المالية والفنية من المجتمع الدولي لتوفير الحلول المستدامة للمشردين الصوماليين؛
5. **يثني** على حكومة الصومال الاتحادية لتصميمها على بذل الجهود على مستوى الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي من خلال خطتها الإنمائية الوطنية الثامنة وخطتها الإنمائية الوطنية التاسعة المقبلة؛
6. **يعترف** بضآلة موارد حكومة الصومال الاتحادية وشركائها الإقليميين الفرعيين، على كلا المستويين الداخلي والخارجي، من أجل حفز الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر مما يعد ضروريا لتمكين الصومال من الانتقال إلى بلد ينعم بالسلام الدائم والتنمية؛
7. **يلاحظ** أن سنوات الصراع في الصومال أدت إلى تراكم المتأخرات التي يطلبها أصحاب الديون الخارجيين، بمن فيهم الدائنين الثنائيين والمتعددين، مما يحد من قدرة الصومال على الحصول على موارد خارجية لإعادة البناء والتنمية؛
8. **يأخذ في الاعتبار** أن الصومال من بين آخر البلدان المتبقية والمستحقة للاستفادة من مبادرة الإعاثة من الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو إطار متفق عليه دوليا لتقديم الغوث الشامل من الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض التي يحق لها الاستفادة من المبادرة؛
9. **يعي** ضرورة أن تعمل الصومال على تطبيع علاقتها المالية مع الدائنين الخارجيين، وبالتالي وصولها إلى الموارد المالية من أجل استقرار البلد وإعادة البناء والتنمية والحد من الفقر، بما في ذلك تقديم حلول دائمة للصوماليين النازحين؛
10. **يلاحظ بعين الرضا** التزام حكومة الصومال بحل مشكلة ديونها الخارجية من خلال إنشاء الإدارة الاقتصادية والمالية الرشيدة ومن خلال تنفيذ الإصلاحات الضرورية والملحة، بما في ذلك برنامج الصومال الثالث الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي والذي ينتهي في منتصف عام 2019؛
11. **يعرب عن دعمه التام وتضامنه** المستمر مع شعب الصومال وحكومته في سعيهم إلى تطبيع العلاقات المالية مع الدائنين الخارجيين والإلغاء الكامل للديون؛
12. **يشيد** بالدائنين الخارجيين للصومال، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، أن تسمو بحسن نواياها وجهودها لتسريع: تطبيع العلاقات المالية مع الصومال، والإفراج عن الموارد الإنمائية للبلد، والحل التام للدين الخارجي المتبقي؛
13. يدرك أن عددا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من بين الدائنين الخارجيين للصومال؛
14. **يناشدها** بأن تلغي تماما التزامات ديونها بروح التضامن الأفريقي **ويطلب** من المفوضية تسهيل مناقشات إلغاء الديون بين الصومال والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الدائنة؛

15. **يدعو** الدائنين الخارجيين للصومال إلى إلغاء التزامات ديونهم تماما على الصومال كوسيلة لإغاثة البلد من عبء خدمة الديون في المستقبل والذي من شأنه أن يعيق انتقالها من حالة النزاع إلى السلم والتنمية المستدامة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Debt cancellation for Somalia Item proposed by the Federal Republic of Somalia

Africa Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/6495

Downloaded from African Union Common Repository